جامعة الدكتور يحي فارس
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

عنوان المذكرة:

دراسة كتاب الفقيه والسلطان

جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين

العثمانية والصفوية – القاجارية–

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ الدولة العثمانية

1453–1924م

إعـــداد الطالبتين:

- أمال مصباح
- خديجة مهدي

إشراف الأستاذ:

- د/ مولود قرين

السنـة الجامعيـة :
2019-2018/ه1440-1439م

شكر وعرفان

أول من يشكر و يحمد أناء الليل و أطراف النهار

هو العلي القهار الذي أغدقنا بنعمه التي لا تحصى و أنار دروبنا فله جزيل الحمد و الثناء العظيم أن وفقنا في انجاز هذا العمل

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف

"قرين مولود"

الذي ساعدنا على انجاز هذا البحث ، كما نتوجه بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل اللذين حملوا على عاتقهم مناقشة هذه المذكرة ، و عمال المكتبة في كلية العلوم الإنسانية و مخبر البحث العلمي.

قائمة المختصرات:

تر	**الترجمة**
تح	**التحقيق**
ج	**الجزء**
د.ت	**دون تاريخ**
د.ب.ن	**دون بلد نشر**
ص ص	**من الصفحة...إلى الصفحة**
د.ب.ن	**دون بلد نشر**

المقدمة

المقدمة

مقدمة:

اهتمام المؤرخين و العلماء العرب و الغرب بدراسة العلاقة بين الفقيه والسلطان وبين الدين والسياسة اعتبرت من أكثر الموضوعات التي أثارت جدلا واسعا بين الأوساط العلمية، بحيث اختلفت وجهات النظر بين الباحثين فهناك من يقول التوحيد و الاندماج بين الدين و السياسة على أنهما معطى تاريخي ثابت في الإسلام وتاريخه ،وبين من يقول ضرورة التمييز والفصل بينهما،وكان وجيه كوثراني أحد المؤرخين والباحثين المهتمين بدراسة العلاقة بين السياسة والدين،خاصة في كتابه "الفقيه والسلطان "الذي نحن بصدد دراسته.

1.دواعي اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا لكتاب الفقيه والسلطان للمؤلف وجيه كوثراني لجملة من الأسباب والدوافع من أبرزها :

ـ الرغبة في التعرف على شخصية المؤرخ وجيه كوثراني و نظرته حول طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة ،سيما وأن كوثراني معروف باهتمامه بالتاريخ الفكري و الفلسفي في العالم العربي والإسلامي.

ـ إعطاء المؤرخ كوثراني جانب من الدراسة الأكاديمية حول موضوع الفقيه والسلطان جدلية العلاقة بين الدين والسياسة عند كل من العثمانيين و الصوفيين والذي هو عنوان مذكرتنا .

ـ كذلك الرغبة في معرفة ما ورد في الكتاب من أفكار و آراء و مقارنتها مع مختلف الكتب الأخرى .

. قلة الاهتمام بالمواضيع التي تناولت العلاقة بين المؤسسة الدينية والسياسية.

2. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة كتاب الفقيه والسلطان للمؤرخ وجيه كوثراني في ما يلي :

ـ يعتبر مرجع مهم و ذا قيمة علية يعتمد عليه الباحث الأكاديمي أثناء دراسته جانب الدين والسياسة العلاقة بينهما في التاريخ العثماني والصفوي .

ـ في كونه تجربة جديدة بالنسبة إلينا في هذا النوع من الدراسة و المتمثل في دراسة موضوع من خلال كتاب.

ـ إبراز أهمية الكتاب وإعطاء صورة كاملة عن الكاتب، ومقارنة ما جاء في كتابه بأفكار غيره من الكتب و تقريب وجهات النظر.

3. الإشكالية:

يعتبر موضوع الدين والسياسة والعلاقة بينهما جدلية قائمة بين المؤرخين العرب بمختلف إيديولوجيتهم ، وكذلك المستشرقين على اختلاف انتمائهم، فكل كان يدلو بدلوه انطلاقا من مشاربه الفكرية، لذلك سنحاول أن نبسط إشكالية الموضوع من خلال طرح هذه التساؤلات .

ـ إلى أي مدى ساهم وجيه كوثراني في إبراز طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة ؟.

ـ ما موقف وجيه كوثراني من العلاقة بين السلطة الدينية و السلطة الزمنية في تاريخ الدولة العثمانية والدولة الصفوية ؟.

ـ هل استطاع المؤرخ في التوفق في توضيح طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة ؟ .

4. الدراسات السابقة:

تعتبر دراسة وجيه كوثراني للفقيه والسلطان دراسة جديدة حيث يضع هذه الدراسة في قالب جديد ومعاصر، بحيث يختلف عن أمثاله من الباحثين أمثال المؤلف محمد رشيد رضا في كتابه "الخلافة" ، وهو من أهم المراجع التي اعتمد عليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى المؤلف لخضر بولطيف في كتابه "الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي"،وهو من المراجع التي تحدثت عن موضوع الدين والسياسة في التاريخ الإسلامي، وهو يتعلق بالتاريخ الوسيط في المغرب الإسلامي .

5. منهج البحث المتبع:

اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين وهما:

المنهج الوصفي الذي حاولنا من خلاله وصف شخصية وجيه كوثراني، بالإضافة إلى عرض أهم مواضيع الكتاب، كذلك المنهج المقارن الذي اعتمدنا عليه في مقارنة طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة لدى المؤرخين والباحثين، وقد استعنا كذلك بالمنهج التحليلي في تحليل أفكار وجيه كوثراني .

6. خطة البحث:

تتكون هذه المذكرة الموسومة بدراسة كتاب الفقيه والسلطان للمؤلف وجيه كوثراني من مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة، بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق ، واهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا لمقارنة أهم مواضيع الكتاب، بحيث تناولنا في المقدمة الخطوات المنهجية المعتمدة في المذكرة، كالتعريف بالموضوع ودواعي اختياره، ثم أهمية الدراسة و عرض إشكالية الموضوع، و المناهج المتبعة في هذه الدراسة، وخطة البحث ثم ذكر أهم المصادر والمراجع، و الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة .

فالمبحث الأول جاء بعنوان دراسة حول الكاتب والكتاب، والذي تناولنا فيه دراسة المؤرخ من حيث مولده ونشأته، ومؤهلاته العلمية، وأهم مؤلفاته ، والهدف من هذا هو إعطاء لمحة شاملة عن حياة المؤلف، ثم تطرقنا إلى دراسة الكتاب من حيث الجانب الظاهري و المحتوى من أجل إعطاء بطاقة تعريفية للكتاب.

وبالنسبة للفصل الثاني فقد اخترنا له عنوان مواضيع وأفكار الكتاب و الذي شمل عدة جوانب(السلطة الدينية والزمنية في الفكر الإسلامي، العلاقة بينهما وتطورها عند الدولة العثمانية والصفوية ، نظرة وجيه كوثراني لتاريخ السلطتين، الصراع العثماني الصفوي و طبيعته من منظور كوثراني).

أما الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى أهمية الكتاب و قيمته بين الدراسات العلمية ، من خلال تقييمه ومقارنة بعض مواضيعه بمواضيع كتب أخرى، بالإضافة إلى ذكر قيمة الكتاب.

أما الخاتمة فتناولنا فيها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها و محاولة الإجابة على الإشكالية المطروحة.

7. نقد المصادر والمراجع:

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي ساعدتنا في بحثنا نذكر منها:

ـ وجيه كوثراني كتاب "الفقيه والسلطان"، والذي اعتمدنا عليه بالدرجة الأولى، بما انه محل دراستنا .

ـ كتاب "الأحكام السلطانية "لمؤلفه أبو الحسن الماوردي، و الذي قد ساعدنا في دراسة مسألة الخلافة والعلاقة بين الدين والسياسة، بالإضافة إلى كتابه " قوانين لوزراء وسياسة الملك".

. كذلك كتاب "المجتمع الإسلامي والغرب" في جزءه الأول لمؤلف جب هاملتون، والذي يتحدث في كتابه عن العلاقة بين الدين والسياسة.

أما بالنسبة للمراجع فقد اعتمدنا على كتاب "الدولة الصفوية في ايران"للمؤلف سهيل طقوش، وكتاب "العلمانية بين الغرب و الإسلام "لمحمد عمارة "و الذي عالج فيه موضوع العلمانية وعلاقتها بالدين والسياسة بالإضافة إلى كتاب "العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة" للمؤلف سيار الجميل.

8. صعوبات البحث:

لا تخلوا أي دراسة من الصعوبات، فمن الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا نجد:

ـ تعذر علينا الوصول إلى النسخة الورقية للكتاب، هذا ما دفعنا إلى الاعتماد على النسخة الالكترونية.

ـ قلة المصادر والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة.

ـ صعوبة الدراسة النقدية والتحليلية للمؤرخ وكتابه.

ـ صعوبة ضبط العناوين نظرا لتداخل مواضيع الكتاب.

الفصل الأول:دراسة الكاتب والكتاب

1/دراسة الكاتب.

2/دراسة الكتاب.

1.دراسة الكاتب:

أ.مولد ونشأة وجيه كوثراني:

ولد وجيه كوثراني في بلدة أنصار إحدى قرى جبل عامر في جنوب لبنان وذلك عام 1941م مؤرخ وباحث في التاريخ والدب والسياسة بالإضافة إلى كونه أستاذا جامعيا في جامعة لبنان ، وعمل حاليا باحثا في المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ،وهو المدير العلمي للإصدارات ،كما عمل سابقا مدير الدراسات في مركز دراسة الوحدة العربية ،ومدير تحرير مجلة "منبر الحوار" في بيروت .

ب.المؤهلات العلمية:

حاز وجيه كوثراني على شهادة الماجستير من جامعة بروكسل بعد أن نال البكالوريوس في التاريخ من الجامعة اللبنانية . حصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة السوربون في باريس عام 1974م.كما تحصل على دكتوراه دولة في الآداب من جامعة القديس يوسف في بيروت في عام 1985م، اشتغل أستاذا في التاريخ بكلية الآداب في الجامعة اللبنانية[1] .

1.أنظر: 00: http[1]://.www.emarefa.net/30mai2019/12

ج.مؤلفات:

د .الكتب :

كتاب الاتجاهات الاجتماعية و السياسية في جبل لبنان و المشرق العربي ، تأليف وجيه كوثراني ، دار النشر مؤسسة بحسون للنشر و التوزيع 1976م، الطبعة الثانية، عدد صفحاته 424صفحة ،لغته اللغة العربية ، في هذا الكتاب محاولة لتبيين المواقع الاجتماعية للاتجاهات السياسية المختلفة التي عرفها تاريخ المنطقة في المرحلة (1920/1858م)، وكيف تحددت وظيفة هذه المواقع في سياق تاريخي واحد ارتبطت فيه ثلاث عمليات تاريخية تمثلت في متداخلة في تفكك بنى السلطة العثمانية ، التغلغل الاستعماري الغربي ، نشوء اتجاهات و هويات قومية عديدة في الولايات الولايات العربية العثمانية.

و كل هذا جاء متمحورا حول نموذج في عملية الانتقال في جبل لبنان من صيغة المتصرفية العثمانية إلى صيغة دولة لبنان الكبير و منعقدا في مجرى الاتجاهات السياسية الكبرى في المشرق العربي ، التي درست اعتمادا على وثائقها وأصولها .

وألف كذلك كتاب السلطة و المجتمع و العمل السياسي العربي أواخر العهد العثماني ، ، الصادر عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 1986م ، الطبعة الأولى ، عدد صفحاته 352 صفحة موثقا ومفهرسا ، يتألف هذا الكتاب من مدخل وأربعة فصول و خاتمة، يندرج مدخله تحت عنوان "المسألة والمصادرة و المصطلح و المنهج " حيث يتناول كوثراني المسالة قيد الدراسة و مصادرها و مصطلحاتها و مناهج البحث فيها ، أما الفصل

الأول جاء تحت عنوان "وسائط السلطة لدولة لعثمانية قبل التنظيمات :مؤسسات التاريخ الإسلامي ووسائط السلطة بين المجتمع و أهل الدولة "

يتناول كوثراني التبرير الفقهي الدولة العصبية في التاريخ الإسلامي و المؤسسة الدينية بين الدولة و المجتمع والتنظيم الحرفي و طرق الصوفية ،و الإقطاع العسكري و دوره الوظيفي بوصفه سلطة بين الدولة والمجتمع و العصبيات والسلطة المحلية و الملل غير الإسلامية وبدايات الوعي القومي و مسالة الاستقلال الوطني .

أما الفصل الثاني فيندرج تحت عنوان " دولة التنظيمات و أنماط السلطة " يبين كوثراني أهداف التنظيمات و يقارن الإدارة الجديدة بالنظام القديم ، كما يتناول العلاقات بين السلطة المدينة و الريف بناءا على أمثلة من واقع العلويين و الدروز و البدو .

أما الفصل الثالث جاء بعنوان "بدايات العمل السياسي الحديث في ظل التنظيمات والسلطان الفردي "، يبحث كوثراني في الأوضاع الدولية لنزعتي الاستبداد والمعارضة في الدولة العثمانية.

أما فيما يخص الفصل الرابع جاء بعنوان " نزعة الإصلاح و الاستقلال في العمل السياسي في العهد الدستوري ": السياقات المحلي (1914/1908م) يتناول كوثراني بالبحث حركة الإصلاح في ولاية بيروت ، و المؤتمر العربي الأول 1913م، و السياسات الدولية اتجاه العمل السياسي المحلي،في خاتمة الكتاب جاءت تحت عنوان " من مأزق المشروع العثماني إلى تعددية السلطات و مشروعات الدول[1] "

[1]- http://.www.emarefa.net/30mai2019/12 :00 .

كتاب **بين** فقه الإصلاح الشعبي وولاية الفقيه الدولة و المواطن طبع في دار النهار للنشر ، الطبعة الأولى ، صفحاته 186 صفحة ، تحدث الكتاب في كتابه الاستقواء السياسي بالدعوة الدينية الذي أصبح ظاهرة بارزة شهدها المجتمع في كل تواريخ العالم و حضاراته ، و قد استطاع فكر الإصلاح الحديث ، وفي العديد من الحضارات و الأديان ، أن يتوصل إلى حل يقوم بشكل أساسي على التمييز أو الفصل بين السلطة الدينية و السلطة المدنية ، فإن التراث العربي و الإسلامي عموما لازال بعيد في الذاكرة و الممارسة هذا الإشكال الخطير في الحياة الاجتماعية و السياسية ، و عليه فان فقه الإصلاح الشيعي أللذي واكب النهضة العربية و الإسلامية و شارك فيها قدم مساهمة جدية على الطريق بناء الدولة و الدعوة إلى ثقافة المواطنة و الاجتماع المدني مواجها في مرحلته الحاضر فقه ولاية الفقيه المطلقة القائمة على الطاعة الدينية في مجال السياسة .

إضافة إلى كتاب إشكالية الدولة و الطائفة و المنهج في كتابات تاريخية لبنانية من لبنان الملجأ إلى " بيوت العناكب" الذي صدر عن المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات2014م ، الطبعة الأولى ، عدد صفحاته 102،يناقش هذا الكتاب تصورات بعض المؤرخين اللبنانيين المنتمين إلى طوائفهم و خصوصيات المراحل التاريخية المعاصرة لنشأة الدولة اللبنانية و المرجعيات النظرية و الإيديولوجية للكتابة التاريخية .

بالإضافة إلى العديد من الكتب نذكر منها كتاب مشروع النهوض العربي أزمة الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماع الوطني1995م، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا 1996م

تاريخ التأريخ اتجاهات مدارس و مناهج2012م ، بلاد الشام في مطلع القرن العشرين ، و كتاب الفقيه و السلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيين العثمانية و الصفوية القاجارية ، المسألة الثقافية في لبنان ، الذاكرة و التاريخ في القرن العشرين .

ج.الندوات الأكاديمية و الدراسات:

شارك كوثراني في عدة محافل علمية، فمن أهم الندوات والدراسات التي ناقشها وجيه كوثراني ندوة أكاديمية بعنوان مؤتمر عندما يصبح التاريخ علم الدولة في العالم العربي، الدوحة قطر2017م أسطور للدراسات التاريخية ، العدد السابع ، كانون الثاني 2018.بالإضافة إلى مناقشة موضوع الذاكرة والتاريخ في مشوار "شفيق الحوتمن يافا إلى بيروت "مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد95، حزيران2013م قراءة في مشروع عزمي بشارة : العلمانية و نظريات العلمنة ،تبيين للدراسات الفكرية و الثقافية ، العدد 16 نيسان 2016.

كما تم عرض كتاب :الدين والتدين مقدمة تتحول إلى جزء أول من كتاب الدين و العلمانية بواسطة بشارة عزمي إلى جانب الكوثراني ، تبين الدراسات الفكرية و الثقافية ، العدد 14، أيلول 2015. [1]

[1]. انظر: http://www.emarefa.net/28mai2019/12:56

أ. الجانب الظاهري للكتاب:

- **العنوان**:الفقيه والسلطان:جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفويةالقاجارية.
- **المؤلف**:وجيه كوثراني.
- **الطبعة**:يوجد به أربع طبعات ،الطبعة الاولى1989م،الطبعة الثانية1990م،الطبعة الثالثة2001م، الطبعة الرابعة2015م
- **دار النشر**: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات .
- **بلد النشر**: بيروت، لبنان.
- **سنة النشر**:ابريل 2015م.
- **عدد الصفحات**:254 صفحة.

الغلاف:يحمل الغلاف صورتين لسلطانين سليمان القانوني و الشاه طهماسب و بينهما ضريح أبي حنيفة في بغداد.

ب.محتوى الكتاب:

يحتوي الكتاب على أربعة فصول رئيسية تسبقها مقدمات الطبعات السابقة ، فضلا عن مقدمة طبعته الحالية، وعلى مجموعة من الملاحق و فهرس عام، وكل فصل يتضمن عناوين متفرغة ، بالنسبة للفصل الأول جاء بعنوان نظرة تاريخية في مرحلة ماقبل العثمانية والصفوية وهذا الفصل يتضمن العناوين التالية :

البويهيون وفقهاء الامامية ،الموقف السني : الماوردي ،وكذلك السلاجقة و نظام الملك و الغزالي ، ثم يأتي ما بعد السلاجقة الحلي و ابن تيمية .

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي جاء بعنوان في نشأة الدولتين العثمانية و الصفوية وصراعهما والذي تضمن العناوين التالية :أولا لمحة تاريخية و الذي تفرغ إلى ثلاث عناصر ، العنصر الأول رد الفعل العثماني ، والعنصر الثاني رواية تنازل الخليفة العباسي

أما العنصر الثالث ماذا عن الصفويين ، ثانيا طبيعة الصراع الصفوي العثماني .

الفصل الثالث :عنونه وجيه كوثراني المؤسسة الدينية و الهيئة الحاكمة السلطانية في الدولة العثمانية،والذي استهله بمقدمة جاءت بعنوان التمهيد للمؤسسة في مجال الإفتاء و مشيخة الإسلام حتى عهد سليمان القانوني[1] و أبي السعود[1]

[1]. سليمان الأول: الملقب بسليمان القانوني صاحب قانون نامة ولد في 27ابريل 1495م،وهو عاشر ملوك الدولة العثمانية في عهده بلغت الدولة ذروة مجدها في كل منحى من المناحي كما شهدت فترته العديد من الفتوحات منها جزيرة رودس وبغداد تونس و الجزائر وفتح مدينة سكدوار، توفي في 5 سبتمبر 1566حيث بلغت مدة حكمه 48سنة.وللمزيد، انظر كتاب حسين مجيب المصري، **معجم الدولة العثمانية**،ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004، ص 176.

وضمن هذا الفصل الرابع، عنوانه المؤسسة الدينية و العلماء في العهدين الصفوي والقاجاري، و الذي تضمن ستة عناصر إيران والإسلام و التشيع ، والمشروع السلطاني و المذهبية الواحدة أو الدولة و الإيديولوجية، ثم يأتي التشيع و نماذج من فقهاء الدولة الصفوية نور الدين الكركي و محمد الباقر المجلسي، بعدها نجد مرجع التقليد و نماذج من الفقهاء المستقلين منهم بهاء الدين العاملي و صدر الدين الشيرازي أو الملا صدرا، وكذلك نجد الاتجاه الإخباري و الحر العاملي، حيث تطرق فيه الكوثراني عن انقسام الفكر الفقهي السني مبكرا بين أهل الحديث الذين يشددون على النص، وأهل الرأي اللذين يشددون على العقل و القياس، وقد عرف الفكر الفقهي الشيعي الامامي هذا الانقسام المنهجي نفسه من خلال بروز تيارين في الفقه أطلق عليهما :أولا الاتجاه الأصولي الذي يدعوا ويعتمد منهج الاجتهاد ، وقد تطور علم لأصول عند الشيعة الامامية على يديه ، وثانيا الاتجاه لااخباري الذي تأخر ظهوره عند الشيعة الامامية حتى مطلع القرن السابع عشر الميلادي، وقد ظهر وتبلور عبر الفقيه الميرزا محمد الاسترابادي ،و أما في مايخص العنصر السادس الذي جاء تحت عنوان الدولة القاجارية و العلماء أهمهم الميرزا محمد حسن الشيرازي و جمال الدين و قضية التنباك ، ثم تأتي الثورة الدستورية و مواقف الفقهاء ، وبعدها الميرزا محمد حسين النائيني و كتابه "تنبيه الأمة وتنزيه الملة" .

[1]. أبو السعود:الصديق الكبير لسليمان القانوني من أهم الفتاوى التي أصدرها، فتوى بصحة شهادة الكتاب الورعين وفتوى بالحرب ضد الكتاب الورعين و فتوى بالحرب ضد البندقية ،و بفتح قبرص 1571م وفتوى بقتل الشيخ محي الدين في كرمان لزندقته سنة1550م: للمزيد من المعلومات انظر :أكرم كيدوا، **مؤسسة شيخ الإسلام** ،ط1،جرس بلس، طرابلس، لبنان، سنة 1977م، ص135.

ويشير كوثراني في خاتمة كتابه إلى الدولة التي قامت بعد تجربتي الدستور في إيران[1]والدولة العثمانية ، على أساس نظام اقليمي . دولي استقرت عليه نتائج الحرب العالمية الأولى ، وكان أن قطع بعض هذه الدول مع الإسلام من خلال تدابير علمانية حادة ، وأعلن بعضها الأخر التزاما شكليا بعناوين الشريعة ، وحاول البعض التوفيق بين الجانبين ،وفي جميع الأحوال أهملت المسالة الديمقراطية في بناء مؤسسات الدولة الحديثة و استعيض عنها بأساليب الضبط والقمع ، وتراجع التعبير عن حرية الأمة وحق مشاركتها .

[1]. إيران: كلمة إيران مشتقة من اسم الشعوب الآرية التي هاجرت إليها في التاريخ القديم ووردت في لافاستا تحت لفظ آيرايانا أي موطن الآريين ولم يستخدم هذا الاسم في العصر الإسلامي إنما استخدمت كلمة فارس للدلالة على إيران القديمة ،للمزيد، انظر محمد فريد بك المحامي ،**تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، ط1،دار النفائس، لبنان(1401هـ/1981م)،ص15.

الفصل الثاني :مواضيع و أفكار الكتاب.

1.السلطة الدينية والزمنية في الفكر الإسلامي.

2. العلاقة وتطورها.

3.نظرة وجيه كوثراني لتاريخ السلطتين.

4. الصراع العثماني الصفوي و طبيعته من منظور وجيه كوثراني.

1.السلطة الدينية والزمنية في الفكر الإسلامي :

إن النظريات السياسية التي صاغها مفكروا الإسلام تدور حول موضوع الإمامة،وقد اتجه أهل السنة و الشيعة إلى حكم الرسول صلى الله علي وسلم ،وتتفق الفرقتين على أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي جمع بين السلطتين الدينية و السياسية ،و بهذا أرست قواعد الحكومة الإسلامية جامع للدنيا والدين[1].

وقد أقر المستشرقون في دراستهم للإسلام بهذه الحقيقة ،وحسب الكاتب فإن المستشرق "أرلوند توينبي" أكد أن الإسلام قد سن نظاما سياسيا بقدر ماهو نظام ديني.

فالخلافة انتقلت عاصمتها من المدينة المنورة إلى الكوفة فدمشق فبغداد ثم الدولة العثمانية منذ 1517م في عهد السلطان "سليم الأول"[2]

أ.تعريف الخلافة:

يعرفها الماوردي بأنها"موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا بحيث لا ينفصل الدين عن الدولة و تكون مهمة الخليفة مراقبة تطبيق حقوق العباد في المجتمع الإسلامي و تنفيذ الواجبات القانونية الأخلاقية" .

كما يعرفها رشيد رضا بان الخلافة والإمامة العظمى هو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين والدنيا.[3]

ب.شروط تولية الخليفة عند السنة و الشيعة:

1. عند السنة .

العلم الذي يتوصل إلى معرفة من يستحق الإمامة.

1 . مصطفى حلمي، **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004، ص ص18، 23.

2 .كولن تيرنر،**التشيع والتحول في العصر ألصفوي**، تر،حسين علي عبد الستار،ط1، منشورات الجمل، د.ت، ص20.

3 . رشيد رضا، **إخاء أربعين سنة** ، ط1 ، ابن زيدون، سوريا ،1937م، ص ص14،15 .

.الرأي والحكمة المؤديان إلى اختيار من هو للإمامة أصلح ومن هو أقوم واعرف وليس من كان في بلد الإمام، وإجماع الصحابة بالطاعة ،ومعرفته بالكتاب والسنة.

أن تكون له معرفة بأمور السياسة مع اجتناب ما يخالف الشرع فيها

يشترط أن يكون قرشي النسب فإن لم يوجد من يستجمع الصفات المعتبرة ولي من بني كنان أو من العجم

سلامة الحواس من السمع و البصر و اللسان و سلامة الأعضاء من نقص يمنع الحركة وسرعة النهوض.

.لا يشترط السن كما يشترط كمال البلوغ

ب– عند الشيعة: الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله ،وهذا الرأي جاري بين عامة العلماء والمسلمين الشيعة، بحيث جعلوا الخليفة ظل الله في الأرض.

.الرأي المفضى إلى سياسة الرعية و تدبير المصالح.

.الشجاعة في جهاد العدو.

. النسب أي من آل البيت.

.لزوم الأمة الدخول في البيعة و الانقياد في طاعته .ولا يجوز إجبار الخليفة عليها .

.يعين الإمام بالنص لا بالاختيار.

.لا يجوز أن يكون للأمة إمامان في وقت واحد.

ج. أهم أساليب التي حكم عليها الأوائل:

البيعة:أي العهد على الطاعة التي سار عليها الأوائل بحيث يقول ابن خلدون "وكانوا إذا بايعو الأمر وعقدوا عهدة جعلوا أيديهم تأكيدا العهد "،وحسب الكاتب يرى ارلوند توينبي " البيعة بمثابة عهد يتضمن الخليفة نفسه، وتعهد الخليفة بالتقييد بحدود الشريعة.

الشورى:أي مشاورة المسلمين ذوي الرأي والحزم في المشاكل والصعوبات التي تعترضه ليقترب من الصواب في كل خطواته كالأمر بالمشاورة في الحرب ،والاهتداء إلى الرأي الصحيح ليعمل به.

وهناك شروط الإمامة عند الشيعة[1] على ذلك في أن يكون هاشميا، من نسل علي و فاطمة رضي الله عنهما ،العصمة من الكبائر والذنوب و الأفضلية بما يقول وما يفعل[2]

[1] . الشيعة: لا تطلق إلا على إتباع الرجل و أنصاره فيقال فلان من شيعة فلان أي ممن يهوون هواه ، واصله من المشايعة وهي المطاوعة و المتابعة ، وقد شاع استعمالها عند اختلاف معاوية مع علي رضي الله عنهما.كذلك انظر: إحسان ظهير، **الشيعة والتشيع**،ط10، دار السلام، الرياض ـ السعودية،1995م،ص16.

[2] . محمد سهيل طقوش،**تاريخ الصفوية في إيران** ،ط1،دار النفائس ،لبنان،2009، ص298.

2.العلاقة و تطورها :

أ. عند الدولة العثمانية:

منذ الفترة التأسيسية للدولة العثمانية ارتبطت صورة السلطان العثماني بصورة العالم الديني الذي يبايع ويقدم النصيحة و المشورة والفتوى،تلك هي صورة السلطان عثمان المؤسس مع العالم أده بالي[1]

هؤلاء العلماء اللذين نسبت إليهم صفة الإفتاء في عاصمة الدولة وذلك في القرنين التاسع والعاشر هجري لموافق للسادس عشر ميلادي،كانوا في عداد العلماء الكثر المنتشرين في أنحاء الدولة يدرسون العلوم الدينية في مدارس العالم الإسلامي ،ولا سيما في مدارس بلاد الشام ومصر ،ثم يعودون ليتعاطوا التدريس في المدارس اللذين كان السلاطين العثمانيين يؤسسونها في العاصمة أو في المدن المهمة في المملكة أو ليشغلوا بناءا على تعيين من السلطان منصب القضاء في أحد المراكز،وبعض العلماء الكبار كانوا على مدى قربهم من السلطان بمنزلة الوزراء أو الصدور العظام بل أنهم كانوا مقدمين عليهم من حيث الاحترام والتقدير إلى درجة أنهم كانوا أندادا السلاطين .

يقول محمد كرد علي نقلا عن وجيه كوثراني "بدأت الدولة منذ دور سليمان القانوني بالرسميات وأخذت تلقى الشغب بين العلماء وذلك برتب اخترعها لهم"[2]

فزادت لأجل هذا النفقات يعني الضرائب والخراج على الأمة ،وكثر التنافس بينهم وقل القوالون بالحق من رجال العلم،وأصبح معظمهم يدلسون ويمتدحون السلطان مهما ظل وغوى .

---

[1]. أده بالي:عاصر السلطان عثمان غازي هو من العلماء في زمانه ،ولد بالبلاد القرامانية من المتصوفة قيل انه تصاهر مع السلطان عثمان ينظر، طاشكبرى زاده ، **الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية** ،ط1 ، دار الكتاب العربي ، بيروت ،1975،ص ص6،7 .

[2]. كوثراني ،**الفقيه والسلطان** ، المرجع السابق، ص107، 103.

ومع ذلك لم يعد الواقع بروز العلماء مستقلين لم ينتظموا في سلك الجهاز الديني الرسمي اعتزلوا السياسة و انصرفا إلى التدريس والتأليف ومن بين هؤلاء الفقيه الحنفي و الصوفي محمد أفندي البرقاوي[1] ونجم الدين الغزي[2]، وسنتطرق إلى دائرة المهام لجمهور العلماء من خلال المرحلة الممتدة بين مطلع النصف الثاني من القرن الخامس عشر ميلادي أبرزها:

. مركز القضاء.

. مركز الهيئات العلمية التي تتولى الأشراف على المدارس التي أنشأتها الدولة و التي تشمل كافة مراكز السلطنة.

. مركز نظارة الأوقاف.

. مركز نقيب الأشراف يضاف إلى ذلك انتزاع مؤسسة شيخ الإسلام لاحقا لصلاحية البكداشية و المولوية.[3]

وكما ذكرنا سابقا إن الدولة العثمانية قامت على أساس الدين و الجهاد ضد أعدائه و المتربصين به وقد لخص عثمان المؤسس في وصيته لولي عهده أورخان "...وإذا واجهتك في الحكم معضلة فاتخذ من مشورة علماء الدين موئلا".

ومع بداية حكم السلطان مراد الأول فقد انشأ في عهده منصب قاضي عسكر ، الذي ضم تحت سلطة العلماء وذلك قبل ظهور منصب شيخ الإسلام ، وفي سبيل تعزيز

[1] . محمد أفندي البرقاوي ، عاصر السلطان سليمان ودرس في اسطنبول حيث مارس عمله كداع و مدرس و حافظ.ينظر :وجيه كوثراني ، المرجع السابق، ص 113.

[2]. نجم الدين الغزي ، فقيه و مؤرخ و أديب.ينظر: نفسه،ص 113.

3. حسن الضيقة، **الدولة العثمانية الثقافة والمجتمع و السلطة**، ط1، دار المنتخب العربي، بيروت. لبنان، 1997، ص222 ، 108.

الوضع المؤسسي للدولة قام العثمانيون و لأول مرة في التاريخ الإسلامي بتقنين الشريعة وفق المذهب الحنفي.

و منه يمكن القول أن المؤسسة الدينية تمتعت بقدر كبير من الحرية مقارنة بالمؤسسة الحاكمة [1] بسبب معظم أعضاء الأخيرة كانوا عبيد ، من جهة ومن جهة أخرى كون العلماء تم إعفاؤهم من جميع الضرائب و لهم امتياز من عدم الخضوع لأي قانون تعسفي ك المصادرة و العقوبات المهنية عدا السجن و النفي مما جعلهم أكثر أمنا و أوفر حرية من نظرائهم في المؤسسة الحاكمة مما أعطاهم وضعا متميزا كسلطة رقابة على المؤسسة الحاكمة .

كما نعلم أن السلطان مركز السلطة في الدولة العثمانية بحيث يديرها من خلال المؤسسة الحاكمة و المؤسسة الدينية فالسلطان رئيس المؤسسة الحاكمة، وهو يعين رئيس المؤسسة الدينية،[2]فالحدود الفاصلة بين المؤسستين ليست بالشكل الصارم التي كانت عليه أوروبا من طغيان الكنيسة، ذلك أن الدين الإسلامي الذي حوى الشريعة ، و قد لخص بعض علماء الإسلام ذلك بقوله" الدين و السلطان توأمان ولهذا قيل "الدين أس و السلطان حارس و ما لا أس له فمهدوم و ما لا حارس له فضائع "ومن أجل وضع حدود دقيقة بين حقوق الشعب و حقوق الملك يجب أن يكون هنالك ارتباط حقيقي بالدين لأن الإيمان و الإمبراطورية توأمان.

ومنه نستنتج أن المؤسسة الدينية العثمانية كانت شديدة المحافظة أما المؤسسة الحاكمة متحررة دينيا و أكثر انفتاحا على الأفكار الجديدة لكن في كثير من الأحيان كانت المؤسسة الحاكمة تخفف من نزعتها التحررية مع ازدياد نفوذ المؤسسة الدينية في السلطة، لكن يجدر

[1] . توهامي بشير، **مراكز السلطة الحاكمة و السلطة الدينية في الدولة العثمانية والعلاقة بينهما ما بين 1700.1574م**، شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ،تخصص الدولة العثمانية و المشرق العربي في الفترة الحديثة و المعاصرة ، إشراف الغالي الغربي، جامعة الجزائر02، 2013 . 2014 ، ص ص133، 139.

بنا القول و التطرق إلى إن فتوحات سليم في العالم الإسلامي و حمله للقب حامي المدن المقدسة و لقب الخليفة مهد لإخفاق زيادة قوة المؤسسة الدينية و قد تضاعف تأثيرها بسبب القاعدة المالية و إغداق السلاطين بالهبات و الوقف .

مع كل ذلك لا يمكن الانجرار إلى أطروحة أن المؤسسة الدينية أصبحت بمثابة السلطة الحاكمة على رأسها السلطان مع أن السلاطين يحاولون دائما الحد من نفوذها و تجاوز صلاحياتها ،ولعل عثمان الثاني دفع حياته ثمنا لذلك ، حيث حاول تقليص صلاحيات شيخ الإسلام لتعزيز صلاحيات السلطان كقمة هرم السلطة ، و اضطر مراد الرابع و لأول مرة في التاريخ العثماني على اغتيال شيخ الإسلام [1].

[1]. توهامي بشير ، المرجع السابق ،ص142.

ب.عند الدولة الصفوية:

تقسمت إيران في مرحلة ما قبل الصفوية إلى أسر متنافرة و متخاصمة على النفوذ بمعزل عن انتمائتها الدينية المذهبية لإيران ، فهناك مجموعة واسعة من الشيعة في خرسان و مازندان ووسط إيران ، و فارس و أما المناطق لأطراف كردستان و خرسان الشرقية و جيلان ، فثمة كثافة سكانية سنية حتى قيام الشاه إسماعيل [1] جرى انقساما مذهبيا واضحا على مستوى الاختلاف في مناهج المذهبيات الفقهية والكلامية،ونلاحظ الانتشار الواسع للصوفية في إيران هو أحد أهم مميزات الحياة الروحية خلال ثلاثة قرون.

فحسب رأي الكاتب إن المعاني الأكثر بروزا في الممارسة الدينية لدى الناس تبدو في ذاك الورع والاحترام حيال شيوخ الطرق اللذين يقدمون نماذج بشرية مختلفة في نظام المعايير الاجتماعية،و

نستشهد بالمفكر ابن عربي الذي كان له تأثير كبير في الحياة الروحية في إيران.

فالتبس الأمر على المؤرخين في تحديد مذهبية "صفي الدين "وان دل على شيء فيدل على ثقافته الواسعة في إيران.وقد استعانت الدولة الصوفية بالفقهاء لنشر المذهب الشيعي أنحاء إيران [2]

والملاحظ أن معظم هؤلاء الفقهاء كانوا في المرحلة الأولى التأسيسية من علماء العرب اللذين استقدموا من العراق و البحرين و بلاد الشام وبصورة خاصة منطقة جبل عامر(جنوب لبنان

[1] . الشاه إسماعيل الصفوي: 907 .930هـ/1501.1524م، مؤسس الدولة الصفوية في ايران ابن حيدر بن جنيد الصفوي و القائد الديني الذي أسس الحكم الصفوي، انظر : سهيل طقوش، المرجع السابق، ص52.

[2] . كوثراني ،المرجع السابق ،ص153،154.

حاليا)، وإيران الحالة الفكرية الثقافية التي سادت إيران في مطلع العهد الصفوي ،و كان الشاه[1] هو مرشد الطريقة حيث ينظر إليه نظرة تقديس الإلهي.

بدا سريعا أن المضمون الفكري للطريقة يبقى دون مهمة دولة استهدفت توحيد إيران وإيجاد مجتمع ديني متجانس، و هنا يبرز دور فقهاء الأمامية اللذين زودتهم تجربة الإنتاج الفكري في العهدين البويهي [2] و الإلخاني هذه العدة الفكرية في العهد الصفوي هذا من جهة،ومن جهة أخرى نجد أن النظام التعليمي الديني في مراكز المدارس الامامية و المؤثرات التي خضعت لها المراكز فقد خضعت لمحاولات الاحتواء من الشاهات عن طريق تخصيص الهيئات المالية لبعض المراجع كي تنفق على طلابهم أو عن طريق المنح الوقف للمدرسة و القائمين عليها ، إلا أن ذلك لم يربط المدارس بالشاه .

برز هذا الاتجاه أعلام انصرفوا إلى مجال التعليم والتأليف ،وهم إذا لم يتعاطوا السياسة من خلال بلاط الشاه أو من خلال المؤسسة الدينية الرسمية بل حافظوا على مسافة تبعدهم عن السلطان من دون الاصطدام بها وإذا اضطروا إلى الاقتراب منه لم يمنحوه شرعية واضحة ، ومن بين الفقهاء اللذين نسبوا إلى هذا الاتجاه "محمد ابن حسن الحر العاملي "الذي درس في إيران[3]

ومنه نستطيع القول أن العلاقة بين العلماء و السلطان (الشاه) في العهد الصفوي لم تكن محكومة بوتيرة الاستتباع أو الاستقلال عنه بصورة دائمة فثمة عوامل و خصائص تدخلت في هذا التنوع بالمواقف لدى الفقهاء وأول هذه العوامل معتقد عصمة الإمام في العهد الصفوي لم تكن

[1] الشاه:مصطلح فارسي معناه باللغة العربية "ملك"،كان لقب ملوك ايران، ينظر سهيل طقوش، المرجع السابق ص178.

[2] . الأسرة البويهية:قامت الأسرة البويهية الشيعية بتأسيس دولتها في فارس 320هـ . 447هـ/934 . 1055م على يد أحمد ابن بويه وأخويه حسن وعلي ،وشهدت فترة هذه الدولة حركة التأليف في مذهب الامامية الاثني عشرية، و ظهرت أمهات الكتب الشيعية الامامية، ومن ابرز ممثلي هذه الحركة محمد ابن علي ابن بابوية والشيخ المفيد، انظر: كوثراني، المرجع السابق،ص41.

[3] .كوثراني، المرجع السابق ،ص ص188.182.

محكومة بوتيرة الاستتباع أو الاستقلال عنه بصورة دائمة فثمة عوامل و خصائص تدخلت في هذا التنوع بالمواقف لدى الفقهاء وأول هذه العوامل معتقد عصمة الإمام .

أ.الدولة القاجارية [1] و العلماء:تأكدت أن الحكم القاجاري كان أكثر استقلالية من حيث المراكز العلمية الدينية البعيدة نسبيا عن اصفهان و طهران كانت منطقة "قم"تنموا مستقطبة علماء كبار أدى بعضهم في غضون القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين دور المرجعية للمذهب الشيعي الامامي .

غير أن "النجف"التي قامت بدور الاستقطاب العلمي الكثيف و الأوسع لطلبة العلم و المجهدين الباحثين عن مراكز استقطاب إلى مركز ثقافي يعج بالأفكار والاتجاهات، بحيث يعتبر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين يعج بالمشكلات الثقافية و السياسية و التحديات الكبرى التي ولدتها عملية الاحتكاك بالغرب.[2]

إضافة إلى محاولة الأسر القاجارية احتواء العلماء عن طريق التزاوج و المصاهرة في ظل هذين العاملين إلا أن عجز الدولة أصبح بارزا بسبب تفاقم السيطرة الغربية و خلق فوضى.

نذكر أهم علماء تلك الفترة:

. الميراز محمد حسن الشيرازي: مجتهد من مجتهدي منطقة النجف

. الميراز محمد حسن التائيني: من أشهر كتاباته " تنبيه الأمة و تنزيه الملة"

[1] . تنحدر هذه الأسرة من إحدى قبائل القزلباش البدوية من التركمان، استولوا على الحكم في بلاد فارس سنة1794م، انظر: كوثراني ،المرجع السابق،ص188.

[2] . نفسه،ص178.

ونجد وجهة نظر كاتب أخر في نظرية العلماء الشيعة أن الشاه قد استقدم علماء الشيعة من خارج بلاد فارس .

ومنه حقق مكاسب منها ضرب نفوذ الصدور، و ذلك من خلال وجود علماء دين من خارج إطارهم يقومون بمهام نشر تعاليم المذهب الامامي و ترسيخ مبادئه ،حيث كان علماء بلاد فارس ولا سيما اللذين شغلوا منصب الصدارة منهم إلى جانب القوة مكنهم من التدخل في شؤون الدولة السياسية و الاقتصادية و العسكرية فقد استشعر الشاه إسماعيل من الخطر و سعى إلى تفاديه من خلال جعل الصدر الأعظم خاضعا للسلطة السياسية في إشارة واضحة إلى السيطرة السياسية على الشؤون الدينية ،لكن العلماء بدورهم حاولوا التخلص من هذا التسلط ،ومع تعاظم قوة العالم الفقيه نفسه ،طرأ تحول على أدائه و بات ينظر إلى السلطتين الدينية و السياسية باعتبارها وحده غير قابلة للقسمة و رأى للفقيه نفسه انه ليس مجرد "راو" للحديث إنما هو مجتهد[1].

وبالتالي ليس مجرد حاكم روحي بل حاكم زمني كذلك هذا الموقف لم يستحسنه الشاهات فأخذوا يعملون على فك الارتباط بالفقهاء و تهميش حضورهم السياسي ،وعليه أصبح الفقيه في صعود وهبوط طوال العهد الصفوي.[2]

[1]. علي إبراهيم درويش، **السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية** ،1501-1576 ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، لبنان، 2013، ص284.

[2]. نفسه، ص300.

3. نظرة وجيه كوثراني لتاريخ السلطتين:

يعطي وجيه كوثراني كخلاصة عامة لتاريخ السلطتين، ويقصد بهما الدولة العثمانية و الدولة الصفوية بحيث يستنتج أن هاتين الدولتين أخر الدول الإسلامية التي أعلنت انتسابها إلى الشريعة الإسلامية ، وان مابحم عن هذا الاعلان كان له تأثير في الصورة التاريخية الموروثة في حاضر المسلمين عن ماضي دولتهم .

فكلاهما شهدتا صراعا حادا بينهما من أجل السيطرة و التوسع في مناطق العالم الإسلامي و ذلك بوسيلة التعبئة الدينية وفقا شعائر الصوفية لدى العثمانيين و الشعائر الحسينية لدى المذهب لاثني عشر[1] حيث تزامنا مع نهضة أوروبا و بداية تقدم الغرب و تأخر المشرق الإسلامي .

و سنعطي تعريفا للتجربة البويهية والسلجوقية حيث يعتبرهم وجيه كوثراني نموذجا لما سياتي بعدها ،ويخرج باستنتاج مطول [2]

أ.البويهيون والدعوى الامامية:

وهو سقوط بغداد في يد البويهيين حيث وقع الخليفة العباسي تحت السيطرة الفعلية الكاملة للبويهيين اللذين ابقوا مؤسسة الخلافة شكليا لكنهم عمدوا في الوقت نفسه إلى تقوية الدعوة الامامية الشيعية و مؤسساتها على حساب العباسيين السنيين.

[1] . الاثني عشرية: فرقة شيعية أخذت اسمها مما تعتقده من وجود اثنا عشر إماما هم علي ابن أبي طالب ولقبهم عندهم المرتضى والحسين المجتبي , الحسين الشهيد ثم علي ابن الحسين زين العابدين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وموسى الكاظم ثم علي الرضي و محمد التقى وعلي التقى والحسن العسكري ومحمد المهدي، وهذه الفرقة من أكثر الفرق عددا. انظر:عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1،دار الرسالة، بيروت . لبنان،1992م، ص18.

[2] .كوثراني، المرجع السابق، ص ص34،33.

فانفجرت الأمور في بغداد على شكل مذابح بين السنة والشيعة بسبب الإثارة الناشئة باحتفال الشيعة بيوم عاشوراء و صارت بغداد في النهاية مسرحا للصوص القتلة ومع الملك الرحيم(447/440هـ) التي انتهت بنهايتها السلطنة البويهية و دخل السلاجقة بغداد (447 هـ/1055م)فاتحين بذلك عهدا جديدا في تاريخ الخلافة و المذاهب و الدعوات العقائدية. [1]

ب.السلاجقة ونظام الملك :

عند ظهور السلاجقة في القرن الخامس هجري كان العالم الإسلامي مقسما إلى دول أسرية عدة تتوزع في مصر و إفريقيا و اسبانيا، فالسلاجقة هم جماعات من القناصل التركية المقاتلة فقد سيطروا على البلاد الإسلامية في آسيا من الحدود الغربية لبلاد الأفغان حتى البحر المتوسط،و إذ نتوقف للإشارة للدور البنائي الذي يعززه المؤرخون إلى نظام الملك والقوة العسكرية التي تمثلها العصبية السلجوقية الموحدة للقبائل التركية المقاتلة ،هذه الأخيرة الأداة العسكرية للسلطنة في مواجهاتها الداخلية و الخارجية.[2]

الإرث الإداري المؤسساتي الإيراني في تنظيم الدولة و إدارتها و قيادتها في حين كان السلاطين السلاجقة [3] من الأحناف.

كما كانت الفترة البويهية في العراق و ايران فترة ازدهار الفكر الشيعي الامامي يشهد العصر السلجوقي في قمة نمو الفكر السني الذي وجد بدوره في بنية نظام الملك

[1]. الماوردي ، المصدر السابق، ص ص42،39.

[2] .كوثراني، المرجع السابق، ص ص56،54.

3 . السلاجقة: ظهر السلاجقة في القرن الخامس هجري وهم جماعات من القبائل التركية الموحدة عسكريا سيطروا على الأسر الموجودة في ايران والجزيرة وسوريا والأناضول و سيطروا على البلاد الإسلامية ، بالإضافة إلى تصديهم للقوة الخارجية من البيزنطيين والمغول وسقطت عام 1258م مع سقوط بغداد،انظر: كوثراني ، المرجع السابق، ص53.

الاستنتاج:

يخلص وجيه كوثراني إلى التجربتين البويهية و السلجوقية حتى عصر المماليك اللذين استضافوا ورثه الخلافة العباسية من القاهرة ارتسمت الخطوط التأسيسية لدولة سلطانية أضحت نموذجا لما سيأتي بعدها.

أما الدين فلم يعد الخليفة الذي سيحتضنه السلاطين [1] السلاجقة ثم السلاطين المماليك بقادر على تمثيله وهو لم يكن كذلك إبان قوة الخلفاء الأمويين و العباسين كانوا يميلون إلى تجريد الدولة السلطانية من الوازع الديني ووصف وازعها بالوازع السلطاني ويستشهد بقول المقريزي " بان الشريعة هي ماشرع الله من الدين و أمر به كالصلاة و الصيام و الحج وسائر أعمال البر، و السياسة هي القانون الموضوع لرعاية الآداب و المصالح و انتظام الأحوال "وصولا إلى الاعتراف بأمر واقع هو فصل الدين عن الدولة.

ويستدل وجيه كوثراني بالتجربة البويهية و السلجوقية التي أدى فيها نظام الملك دورا رياديا في التنظيم و الإدارة تشكل نموذجا "لدولة سلطانية "لا سيما في مجال تجنيد الجنود و حماية الثغور و حملت انتسابها إلى الشريعة من خلال دور الفقهاء فيها في مجال القضاء و التعليم و تقلص أمر الاستخدام لرمزي للخلافة و الإمامة وكان قد حلت مكان شرعية الخلافة التي كان يحتاجها السلطان لانتزاع العهد والتفويض شرعية الأمر الواقع في المهمات في المجتمع لإسلامي الهيئات الدينية التي تضفي على السلطنة للطابع الذي نحتاجه ،قطعت هذه العملية التاريخية أشواطا و مراحل حتى اكتملت.

[1]. السلطان:وهو لقب من الألقاب التي استخدمها الحكام في الدولة العثمانية ابتداءا من عهد السلطان يلدرم بايزيد ، وهو أول من حمل هذا اللقب، انظر: سهيل صابان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية ، 200م، ص135.

فكلتاهما تستمد من التجربة البويهية و السلجوقية في بناء الدولة عناصر التاريخ من الوجهة الإيديولوجية و عناصر التشكل الإداري السياسي من الوجهة المؤسساتية و إن اختلف العنوان المذهبي لكل منهما.[1]

[1].كوثراني، المرجع السابق، ص ص63،65.

4. الصراع العثماني الصفوي و طبيعته ديني أم سياسي؟:

بدأ العثمانيون يجنون ثمار انتصاراتهم العسكرية و السياسية اتجاه الدول الأوروبية ، وقد ظهرت بواكر هذه الثمار في عهد بايزيد الثاني حيث تميز عهده ببدء العلاقات الدبلوماسية مع أوروبا في الوقت الذي بدأت العلاقات العدائية مع دول العالم الإسلامي، و ربما يبدوا ذلك غريبا لأول وهلة ،لكن إذ بحثنا في الظروف و الملابسات التي أحاطت بعلاقات الدولة العثمانية بجيرانها المسلمين لوجدنا أن العثمانيين كانوا مدفوعين حتما للاصطدام بالدولة الإسلامية الكبرى في ذلك الوقت،و هي دولة المماليك في مصر و الشام ثم بالدولة الإسلامية الناشئة في إيران وهي الدولة الصفوية في إيران، وتطلع هذه الدولة إلى حكم العالم الإسلامي و نشر المذهب الشيعي بالقوة[1]

استطاع احد زعماء الشيعة الاثني عشر في أردبيل و يدعى صفي الدين الأردبيلي أن يجمع حوله العشائر التركمانية حديثه العهد بالإسلام ،فتعلقوا حوله وكثر عددهم بمرور الأيام لا سيما بعد أن ادعى أن نسبه يصل إلى الإمام موسى الكاظم من نسل الحسين *رضي الله عنه*،واستمر أبناؤه و حفدته من بعده في توثيق علاقتهم بالقبائل و الأتباع ،واضطر حاكم شيروان لطرد الجنيد حفيد صفي الدين الأردبيلي لما ينشره بين الناس من بدع فلجأ الجنيد إلى الحسن الطويل حاكم دولة الشاه البيضاء، وعاش هو وأبناؤه و حفدته في كنف هذه الدولة بمدينة أردبيل ثم انتقلوا منها إلى جيلان حيث وجدوا أتباعهم كثرة ، وكان من بين هؤلاء الأبناء إسماعيل الذي أصبح الشاه إسماعيل (1501 .1524) الذي بدا يجمع أتباع جده مع العشائر التركمانية و شيعة إيران و استطاع أن يحصل على مبايعة معظم هذه العشائر فأطاح باثني عشر أميرا كانوا يحكمون إيران، و

[1] . محمد اللطيف هريدي ، **الحروب العثمانية الفارسية و أثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا**،ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع ،القاهرة، 1987، ص41.

شرع أميرا كانوا يحكمون إيران ، وشرع يخضع إيران كلها لسيادته ، قامت دعوه[1] إسماعيل لإتباع جده على أساس مذهبي إذ بدا يدبر أموره على أساس إن القوة السياسية يجب إن تعتمد على قوة عسكرية مخلصة تربطها وشائج عقائدية متينة جعلها مستعدة للإتمام في الدفاع عن قائدها ، ولجا إلى القوة و العنف لإيجاد هذه الرابطة فجعل الشيعة مذهب دولته الرسمي واعمل القتل في كل من يرفض اعتناق هذا المذهب ولم ينجوا من ذلك أحد ،هذا المذهب ولم ينجوا من ذلك احد ، وهكذا أراد مؤسس الدولة الصفوي أن يحقق التجانس بين مختلف العناصر في العناصر الإيرانية فدعا إلى مذهب مخالف لإجماع المسلمين ، ومناقض لمن حوله من الدول الإسلامية وقد افلح في تعبئة جنوده روحيا في سنوات قلائل ولاة تيموريين ، ثم تجاوزت جيوشه خرسان فاستولى على أذربيجان وديار بكر ثم العراق و فارس ، وعلى هذا النحو قامت الدولة الصفوية على أنقاض الدويلات والإمارات الإسلامية في خرسان و العراقيين وتاخمت حدودها حدود الدولة العثمانية .[2]

ومع دخول الشاه إسماعيل1523م المسرح السياسي في إيران اتجه الوضع نحو مزيد من التعقيد والخطورة في العلاقات بين الدول الثلاث في العالم الإسلامي المماليك والعثمانيون و الصوفيين، إذ حاول الشاه إسماعيل أن ينشىء مملكة إسلامية واسعة ولذا قدم نفسه واحدا من سلالة الإمام موسى الكاظم آي الإمام السابع لاثني عشر حيث كان يطمح أن يوحد حول شخصية الفرس و الأتراك و المغول والعرب ، وهكذا ففي أول من القرن السادس عشر شاعت أخبار في دمشق أن الشاه إسماعيل يتهيأ لاجتياح سورية والعام الثاني أصبح سيد شيروان و أذربيجان و العراق و فارس أما العام السابع من نفس القرن احتل الشاه ديار بكر و قسما من كردستان.ثم دخل بغداد وبنى

1. محمد عبد اللطيف الهريدي ، المرجع السابق، ص43.

قبة على ضريح الإمام موسى الكاظم وهدم ضريح أبي حنيفة و قتل بعضا من علماء المدينة وسكانها[1].

2.رد الفعل العثماني:

كانت الدعوى الشيعية قد بدأت بالانتشار بين القبائل التركمانية في أسيا الصغرى و في مناطق الحدود في طوروس التي كانت يتنازع عليها العثمانيون و المماليك وكان لابد للسلطان العثماني بايزيد الثاني[2] من أن يتحرك في مواجهة هذا التوسع، فجرد حملة على المورة وابعد إليها قسما من شيعة أسيا الصغرى ، حيث واجه بايزيد في العام الحادي عشر من القرن السادس عشر ثورة شيعية في الأناضول حيث اجتاح الثوار كوتاهية ،وتوجهوا للاحتلال بورصة غير أن القوة العثمانية تمكنت من ضرب الثوار و قتل زعيمها الشاه قولي و توفي بايزيد بعدا بعام1512 م، تابع خلفه السلطان سليم الأول 1520م عملية لتصدي للشاه إسماعيل حتى تمكن من إحراز انتصاره الكاسح على الشاه في معركة جالديران[3]

حيث احتل السلطان تبريز عاصمة الشاه و استعاد كردستان و ديار بكر ، فلما احتل السلطان سليم[4] تبريز العاصمة الصفوية انسحب إسماعيل ،ولكن لم يدم بقاء القوات العثمانية فيها إذ انسحب العثمانيون معطيين الأولوية الإستراتيجية في المواجهة للجبهة الأوروبية الغربية و

2 . الكوثراني ، المرجع السابق،ص73.

[2]. بايزيد الثاني: ولد سنة 1447م وهو سلطان عثماني ابن السلطان محمد الفاتح ،كان حاكم أماسيا سمي ببايزيد الصوفي ووطد أركان الحكم العثماني في البلقان وآسيا الصغرى،و البحر المتوسط توفي 1512م، انظر: فريد بك المحامين المرجع السابق،ص179.

[3]. معركة جالديران: هي معركة وقعت في23اغسطس1514م في جالديران بين قوة الدولة العثمانية بقيادة سليم الأول ضد قوات الدولة الصفوية بقيادة إسماعيل الأول انتهت بانتصار قوات العثمانية و احتلالها مدينة تبريز عاصمة الدولة الصفوية ، أنظر:احمد عبد الرحيم مصطفى، **أصول التاريخ العثماني**، دار الشروق القاهرة ، ط3 ،2003،ص79 .

[4]. سليم الأول: 1520.1470. هو سلطان عثماني ابن السلطان بايزيد الثاني ، تقلد الحكم بعد تنازل والده عن الحكم عام 1512.هزم الشاه إسماعيل الصفوي في معركة جالديران، فتح سوريا ومصر،وكان أول خليفة عثماني،انظر: فريد بك المحامي، المرجع السابق ،ص241.

للجبهة الجنوبية في سورية ومصر ، مهما يكن الأمر فان انسحاب العثمانيين السريع من تبريز كان يعني أيضا الخطر الصفوي لم يقض عليه إذ عاد الشاه إسماعيل إلى العاصمة و لكنه ما لبث أن توفي عام1524م ليسلم ابنه الملك طهماسب[1] وتابع الشاه الجديد خطوات بناء الدولة عسكريا و إداريا و دينيا ، ولم يكن الصراع الصفوي العثماني قد انتهى بانسحاب العثمانيين من تبريز فبغداد وكانت لاتزال بأيدي الصفويين وهي عاصمة الخلافة العباسية وفيها قبر أبي حنيفة مؤسس المذهب الرسمي في الدولة العثمانية[2]

3. طبيعة الصراع العثماني الصفوي في منظور وجيه كوثراني:

لاشك في أن الصراع العثماني الصفوي لم يكن دينيا مذهبيا صرفا فثمة دولتان تقدمان نفسيهما دولتين إسلاميتين ،تتصارعان على السيطرة على العالم الإسلامي انطلاقا من دوافع استراتيجية و سياسية و نظام مصالح ، لكن التأكيد المذهبي على انتماء كل دولة كان يعطي لأهلها و لقواتها دفعا إيديولوجيا و عقائديا في الصراع ، و يقدم لكل منهما أسلحة في استخدام الفرق الإسلامية وذاكرة هذه الأخيرة في تبرير المعارك والحشد لها.

ساد اعتقاد لدى عدد المؤرخين أن الصراع الصفوي العثماني هو صراع شيعي سني ،وقد توقف هؤلاء عند العديد من المظاهر الموحية بهذا الاعتقاد فحالات الانتقام التي رافقت الحروب و المعارك اتجاه السكان الشيعة في أماكن تواجدهم ، أو السكان السنة في أماكن تمركزهم و موجات التهجير و الاقتلاع المتبادلة ، ثم شيوع الفتاوى التكفير التي كانت تصدر عن فقهاء كل طرف ،

[1]. ط هما سب: هو أحد شاهات إيران الصفويين الأقوياء خلف أبيه إسماعيل الأول ،ولد عام 1524م وتوفي عام1576م والدته تدعى شاه بيكي خانم ،خلال فترة حكمه تعرضت الدولة الصفوية إلى العديد من الأخطار الخارجية من قبل العثمانيين في الغرب و الاوزبك في الشرق ، أنظر :طقوش، المرجع السابق،ص33.

[2]. كوثراني، المرجع السابق، ص73.

وأشكال التعبئة المذهبية التي لجا إليها الجانبان ، ولاسيما الجانب الصفوي في عهد الشاه عباس الأول [1] شكلت جميعها مقدمات للاستدلال على مذهبية الصراع .

ويضيف وجيه كوثراني في طبيعة الصراع انه إذا كان الشاه عباس نفسه لم يكن شيعيا ،ومع ذلك فان أهدافها الإستراتيجية و الاقتصادية و السياسية كانت واحدة ، ولعل في ظاهر نادر شاه ،وهو أخر حلقات الصراع بين السلطتين ، برهان واضح على أن المذهبية لم تكن سببا أساسيا في الحروب بين إيران والدولة العثمانية ،وان وظفت المذهبية في تسعيرة هذه الحروب ،وان هذا الصراع كان متكاملا و تضافرت في صنعه عوامل الجغرافيا والسياسة و الاقتصاد ، ولكن ذلك فان وجهته المذهبية كانت الوجهة الأكثر بروزا .[2]

[1]. الشاه عباس الأول :الملقب بالكبير ولد عام 1570م وتوفي عام 24جمادى الأول 1038هـ اعتبر من قبل الشعب الإيراني احد اكبر السلاطين سفكا للدماء، انظر: محمد سهيل طقوش ،**تاريخ الدولة الصفوية في إيران**،ط1،دار النفائس، 2009م،ص78.

[2]. الكوثراني ،المرجع السابق ،ص ص77،93.

الفصل الثالث : أهمية الكتاب و قيمته بين الدراسات العلمية.

1/ التقييم.

2/ المقارنة.

3/ قيمة الكتاب.

1. تقييم الكتاب:

يعتبر كتاب "الفقيه والسلطان جدلية الدين و السياسة في تجربتين تاريخيتين ، العثمانية والصفوية القاجارية"لمؤلفه وجيه كوثراني ذا أهمية علمية تاريخية كبيرة إذ انه يعد من الكتب المهمة في مجال أهمية الاستعادة للعلاقة بين الدين والسياسة و بين السلطان والفقيه ،حيث تناول العلاقة الشائكة بين الدين والسياسة أو الفقيه والسلطان من خلال نموذجين هما الدولة العثمانية و الدولة الصفوية ، وكيفية تطور هذه العلاقة بين العلماء والفقهاء من جهة ،وأهل الحكم والسلطان من جهة أخرى من خلال دراسة مقارنة بين النموذج الصفوي و العثماني مع الأخذ بعين الاعتبار أسلافهم من السلاجقة و البويهيون وفيما بعد التركي الإيراني .وكذلك ابرازاحكام الماوردي السلطانية على طبيعة العلاقة بين الدولة والدين انتقالا إلى الصراع بين الدولة العثمانية و الصفوية والأهمية الاقتصادية للعراق و الشام بالنسبة للدولتين ،وما يميز الكتاب هو بيان توضيح العلاقة بين المحاولات السنية و الشيعية في التعامل مع الدول القائمة و التقارب الواضح بين أفكار بعض العلماء أمثال الكواكبي و الميرزا النائيني في كتابيهما "طبائع الاستبداد و مصارع الاستبداد ومصارع الاستعباد"والذي بني عليه النائيني في إيران تنظيره في الفقه الدستوري.

كما تناول الكاتب فكرة العلمانية بطريقة موضوعية نوعا ما ، بحيث كانت محاولة جيدة في طرح محايد للتاريخ من دون أحكام مسبقة، من اجل إقناع القراء بأفكاره و آرائه، وهذه بعض من الموضوعات التي بحثها و طرحها كوثراني في كتابه الفقيه و السلطان،إلا أ ن المؤلف يعتبر مؤرخ شيعي،و لم يكن مفكرا في الدين

2 ـ مقارنة بعض مواضيع الكتاب

أ . مسألة الخلافة أو الإمامة عند وجيه كوثراني:

يقول الكوثراني: في نظرة أخرى إلى تاريخنا ، ومن خلال مصادره ترينا من خلال معطى التاريخ ومعطى الواقع أن هذه المسالة (مسألة الخلافة أو الإمامة) هي التي أسالت دماء المسلمين أكثر من أي مسالة أخرى ، و يخلص الشهرستاني حسب وجيه كوثراني لتأكيد هذا الواقع في كتابه "الملل والنحل"،فيؤكد بقوله"ما استل سيف في الإسلام مثل ما استل على الإمامة" ،وظن أن الأمر لا يزال على حاله .وفي عهد الانتداب الفرنسي في بلاد الشام ،خاطب السيد محسن الأمين المسلمين (سنة وشيعة)وهو المرجع الكبير الذي لم يدع إلى خلافة أو ولاية عامة" بقينا نختلف على من هو خليفتنا حتى أضحى المندوب السامي الفرنسي خليفتنا"

والحقيقة أن تاريخ المسلمين الفعلي وإذا استثنينا طوبى الخلافة الراشدة عند أهل السنة ، وطوبى الإمامة المعصومة عند أهل التشيع ،لم يشهد إلا دولا سلطانية هنا أو هناك استضاف بعض سلاطينها خلفاء لا يكاد يعرف التاريخ أسماؤهم، أو اخترع بعضهم الأخر حججا عبر استضافة فقهاء لكسب شرعية دينية من هذا الفقيه[1] أو ذاك ، أو ادعى لقبا من ذاكرة خلافة كادت تنساها تواريخ أخبار الخلفاء و سيرهم بعد أن تمكن أمراء الاستيلاء من تشييد سلطاناتهم الكبرى أو الصغرى في مختلف أصقاع العالم الإسلامي. [2] و يضيف المؤلف بان المؤلف بان أتاتورك [3] بإلغائه

[1]. الفقيه: ويقصد به طالب العلم ، ومتعلم العلوم الشرعية، وإمام القرية.انظر: سهيل صابان،المرجع السابق،ص166.

[2] .كوثراني ، الفقيه والسلطان،المرجع السابق ، ص10.

[3]. مصطفى كمال أتاتورك: 1938/1881م ،هو قائد و زعيم تركي ،يعتبر مؤسس تركيا الحديثة ، قاتل دفاعا عن وحدة التراب التركي بعد الحرب العالمية الأولى رئيس الجمهورية (1932/1923)م،الغي الخلافة الإسلامية 1924م،و استبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي فحاول أن يجعل من تركيا بلدا أوروبا.للمزيد انظر:منير البعلبكي، **معجم أعلام المورد** ،ط1،دار العلم للملايين،بيروت . لبنان، ،1992،ص369.

الخلافة عام 1924م،فإنما كان يلغي أمرا ملغيا و مقضيا منذ عهد البويهيين و السلاجقة ،و عندما أسست السلطنة العثمانية و توسعت وعظم شانها ، لم يكن السلاطين الكبار من المؤسستين و الفاتحين الغزاة و هذه بعض ألقابهم بحاجة إلى لقب خليفة كما أمسى وضعهم في أواخر عهدهم فتلقب بعضهم، وبسبب الضعف و الوهن بهذا اللقب ، فتم اختراع رواية تنازل آخر خليفة عباسي عن الخلافة للسلطان سليم في أواخر القرن الثامن عشر ،وكان استخدام السلطان عبد الحميد الثاني [1] في أواخر القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ذروة استثمار هذا الرأسمال الرمزي في سياسته الداخلية والدولية ،وصولا إلى تعثر هذا الاستخدام و فشله في دعوة الجهاد للدفاع عن دولة الخلافة في الحرب العالمية الأولى، ولقد وضع أتاتورك حدا لهذا الاستخدام .

من خلال انجازين سبقا لوزان 1923م و سبقا إعلان إلغاء الخلافة و علمانية الجمهورية التركية تمثلا في انتصار حركة التحرر الوطني التركي و إسقاط معاهدة تقسيم تركيا سيفر و التي حازت موافقة السلطان الخليفة ، و انجاز وثيقة التفريق بين السلطنة و الخلافة في عام 1922م [2] و شرعنتها في الجمعية الوطنية كوثيقة تأسيسية ، حيث أعيد النظر في تاريخ الخلافة ليتبين فيها إن التاريخ الدولة الغالب في الإسلام هو تاريخ الدولة السلطانية و ليس دولة الخلافة ، لم تكن شاهات إيران الصفويين و القاجاريون بعيدين عن هذا الأسلوب في التعامل مع مسالة الإمامة و

[1] ـ عبد الحميد الثاني :(1876/1918)م،سلطان عثماني منذ 1876/1909م،يعتبر احد أشهر سلاطين بني عثمان قاطبة و أشدهم مقاومة للتدخل الغربي في شؤون الإمبراطورية إلى منح أول دستور عثماني في23ديسمبر 1886م،اطلع أكثر على منير البعلبكي، المرجع السابق ،ص281.

[2] عنوان الوثيقة : **الخلافة و سلطة الأمة** 1922م،و هي الوثيقة التي استند إليها المجلس الوطني التركي في أنقرة في التفريق بين الخلافة والسلطنة ،للمزيد انظر: كوثراني،**الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**، ط1،دار الطليعة، بيروت ،لبنان ، 1996م ،ص209.

نيابة الإمام ، كانوا سلاطين أيضا يتماثلون مع سلاطين آل عثمان في أمور كثيرة أهمها :في البنية العسكرية للقبيلة المقاتلة ، وفي الإطار الصوفي للتنظيم الديني و الطقسي للتشكيلات العسكرية، في الخلفية النظرية الفارسية للإدارة و الحكم ،و في نمط المأسسة للعلاقة بين السلطان والفقيه.[1]

في هذا الصدد يختلف رأي الماوردي عن كوثراني بحيث يقول في كتابه "قوانين الوزراء وسياسة الملك"

"الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين و سياسة الدنيا واجب بالإجماع وان شذ عنهم"

فكذلك الخليفة يقوم بمهام النبي الدينية و الدنيوية باعتباره خلفا له ،ولم يفكر الماوردي حسب المحقق لحظة في فصل الدين عن الدنيا ، بحيث يقوم بالمهام السياسية أمير مستقل و يتمتع الخليفة بسلطان ديني عام ،أن هذا التلاحم الذي لا ينفصم بين الدين والدنيا ، وبين حراسة الدين وسياسة الدنيا ، ويذكر أيضا أن الشريعة أو الشرع هنا الأسس الأولى للإسلام ، و المفاصل الرئيسة التي تحكم التنظيم العام لحياة الفرد و المجتمع ،وهكذا تكون مهمة الخليفة أو الإمام مراقبة تطبيق حقوق الله و حقوق العباد في لمجتمع الإسلامي و مراقبة تنفيذ الواجبات القانونية و الأخلاقية ، ويرى الماوردي " أن الخلافة و الخليفة نص عليها في أية قرآنية أو حديث أو اثر نبوي" [2]

يتوافق رشيد رضا مع 1عند الماوردي في مسالة الخلافة حيث يذكر في كتابه معناها واحد الخلافة بان الخلافة الإمامة العظمى ، وإمارة المؤمنين ثلاث كلمات

[1].كوثراني ، **الفقيه والسلطان** ، المرجع السابق ،ص ص12،11.

[2]. الماوردي ، **قوانين الوزارة و سياسة الملك** ، تح :رضوان السيد،دار الطليعة للطباعة النشر،ط1،بيروت، 1979، ص ص20 ،25 .

معناها واحد و هو رئاسة الحكومة الإسلامية الجامعة لمصالح الدين و الدنيا ، ويذكر قول العلامة الأصولي المحقق السعد التفتزاني في متن "مقاصد الطالبين في علم الأصول عقائد الدين"

في فصله الرابع أي من العقائد السمعية في الإمامة ، وهي رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة على النبي صلى الله عليه وسلم ،ويضيف في حكم الإمامة و نصب الخلافة ما اجمع عليه سلف الأمة وأهل السنة ،و جمهور الطوائف الأخرى على أن نصب الإمام أي توليته على الأمة واجب على المسلمين شرعا لا عقلا فقط. [1]

ب . العلاقة بين الدين والسياسة:

يرى وجيه كوثراني العلاقة بين الفقيه بالمعنى الواسع لهذه الكلمة و السلطان شكل الإطار الذي يمكن أن يحوي ما سميناه تكاملا وظائفيا بين الطرفين من دون إن يعني ذلك فصلا بين السياسة و الدين ، و يوافقه في هذا الرأي الدكتور محمد عبده ، حيث يذكر في كتاب الدين و السياسة لسعد الدين العثماني أن سياسة الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية ليست سياسة دينية،ولم تكن دينية قط من يوم نشأتها إلى اليوم ،و إنما كانت في سابق الأيام دولة فتح و غلبة ،وفي أخرياتها دولة سياسية و مدافعة ،ولا دخل للدين في شيء في معاملاتها مع الأمم الأوروبية [2]

هناك العديد من المؤرخين و الباحثين تناولوا هذا الموضوع و يرون أن العلاقة يجب أن تكون فصلا بين الديني و السياسي و إقامة السياسة على أسس مدنية

[1] . محمد رشيد رضا ،الخلافة، د.ط، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ،القاهرة،2012م، ،ص14.

[2] . سعد الدين العثماني ، **الدين والسياسة تمييز لافصل فيه**،ط6،دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة،مصر،2015م، 1436هـ/2015م،ص120.

خالصة ،وان الشأن الديني عندهم شان مطلق بينما السياسة شان نسبي ،وهم يبنون رأيهم في الغالب على أن الدين علاقة روحية بين العبد وربه و حقيقته إيمان يستقر في الوجدان والقلوب [1]

وفي المقابل يجعل العديد من الباحثين العلاقة وصلا تاما و ترابطا جعل العمل السياسي عملا دنيويا المعنى الخاص انطلاقا من ن الدين الإسلامي دين شامل لا يمكن عزل السياسة عنه ، ومن بينهم الباحث جورج لابيكا كتابه السياسة الدين عند ابن خلدون بحيث يذكر أن ابن خلدون يحذوا حذو بعض المنظرين في التمييز بين التمييز بين الطرازين من المؤسسات السياسية تستلزمها معا حاجة البشر الطبيعية إلى قوانين،و ينشد أن التالي الغاية نفسها ،وعلى هذا الأساس يوضح ابن خلدون موسعا للفكرة الواردة في آخر المقدمة الأولى أن السياسة العقلية تطلع على هذا الأساس يوضح ابن خلدون موسعا للفكرة الواردة في أخر المقدمة الأولى أن السياسة الدينية العقلية تطلع على مصالح الدنيا فقط في حين تشرع السياسة الدينية أحكاما الأحوال الدنيا و الآخرة ،فالسياسة الدينية تكمل السياسة العقلية ،إلا إن غاية الملك تبقى في الحالتين حمل الكافة ، و يضيف المؤلف أن هناك وجهتين من السياسة العقلية واحدة تراعي فيها المصالح مصالح السلطان ، وتكون المصالح العامة تابعة له،وهو السياسة التي سار عليها الملوك في العالم ، و يقول ابن خلدون حسب الكاتب"إن الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها"وإذا كان صحيحا ا ن أي دين لا يفرض نفسه دون شوكة العصبية فانه

[1]. سعد الدين العثماني،المرجع السابق،ص98.

صحيح أيضا انه ليس ثمة من عصبة تتمكن من الغلبة طويلا بشرط تعاظم قوتها بدعوى دينية أي دعاية دينية سياسية. [1]

فيما يذكر الباحث لخضر بولطيف في كتابه الفقيه و السياسة في الغرب الإسلامي رأى الماوردي في العلاقة بين الدين والسياسة و ضرورة الجمع بينهما حيث يقول"إن تأسيس الملك يكون على ثلاث اضرب ، تاسيس الدين و تأسيس قوة و تأسيس مال و ثروة"،,يقرر إن تأسيس الملك على الدين هو أثبتها قاعدة وأدومها مدة و أخلصها طاعة"،و يقول أيضا "إن الملك من اسه و لابد للأس من حارسه لان ما لا حارس له ضائع و ما لا أس له منهدم"[2].

يتحدث في هذا الصدد أيضا المؤرخ هاملتون جب في كتابه المجتمع الإسلامي والغرب أن الملكية المؤقتة هي ضرورة اجتماعية ولا يوجد وسيلة أخرى للحفاظ على النظام الاجتماعي و منه نجد أن وظيفة الملك الجيد هي العدل والكرم ،ويعتمد العدل على أسس دينية أخلاقية. [3]

ج . أهمية العلمانية عند كوثراني و نظرة المؤرخين إليها :

أما في مايخص موضوع العلمانية ، فيرى وجيه كوثراني أن العلمانية أهمية كبيرة و موضوع يستوجب النقاش، لأنه بزعمه السبيل الوحيد للفصل بين السلطة الروحية و السلطة الزمنية السياسية ، و يتحدث بأسى متعجبا من تشابه أطروحة كاتب إسلامي كمحمد عمارة مع مستشرق كبرنارد لويس حول تغريب مفهوم العلمانية عن العالم الإسلامي ، بحيث يقول برنارد لويس حسب كوثراني في كتابه " اللغة

[1]. جورج لابيكا، **السياسة والدين عند ابن خلدون** ، تح،موسى وهبة ، ط1،دار الفارابي للنشر والتوزيع،1980م ،م1،ص85.

[2]. لخضر بولطيف ،**الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي** ، د.ط، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية ،2005م ، ص22.

[3]. هاملتون جب،**المجتمع الإسلامي و الغرب**، تر :احمد ايش، ط1، دار الكتب الوطنية ،2012 م،ج1،ص85.

السياسية للإسلام "عن العلاقة بين الدين و السياسة أن الإسلام الكلاسيكي لا يميز بين الكنيسة و الدولة بينما في المسيحية ،فان وجود سلطتين يعود إلى مؤسسها الذي نصح أتباعه بان يعطوا ما لقيصر لقيصر ومالله لله ، فعلى امتداد تاريخ المسيحية كان هناك دائما سلطتان الله و القيصر ممثلتان في العالم ،وكل واحد مزود بقوانينها الخاصة و بتشريعها وبينها الخاصة ...،و بالتالي فان الفصل بين الكنيسة و الدولة هو أمر متجذر بعمق في المسيحية ،فيما نجد الكاتب محمد عمارة يتفق في أطروحته مع برنارد لويس ليصل إلى الاستنتاج نفسه عن تغريب العلمانية عن الإسلام و المسلمين ،و تناقضها مع مبادئ الإسلام و قواعده حيث يقول "إن الإسلام لم يدع ما لقيصر لقيصر و ما الله لله ، و يضيف أن العلمانية تفصل الدين عن الدولة أو تسعى لهدمه و انتزاع تأثيره و أثره من الدولة والمجتمع معا ، أو سلطة دينية و حكم بالحق الاهي ".[1]

يرى الكاتب محمد عمارة في هذا الصدد أيضا في كتبه العلمانية بين الغرب و الإسلام ، إن الدولة العلمانية هي التي تسوس المجتمع بمقتضى السياسة العقلية التي تسعى لتحقيق المصالح الدنيوية وحدها، بينما الدولة الإسلامية هي التي تنطلق من الشرع ، لتحقق صلاح الدنيا و الآخرة جميعا ، فالأولى تنظر بنظر العقل المجرد من الشرع .[2]

ويضيف عمارة أن إسلامية القانون ، فضلا عن أنهما من فرائض الإسلام فأنهما من معالم الاستقلال الحضاري للأمة الإسلامية و لديار الإسلام .[3]

[1].كوثراني ، المرجع السابق ، ص ص 15،16.

[2]. محمد عمارة، **العلمانية بين الغرب والإسلام** ، ط1،دار الدعوة للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1996م، ص26.

[3]. نفسه ، ص 30.

يقول سيار الجميل في كتابه "العرب والاتراك الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة " نقلا عن عزيز العظمة الذي يرى " إن العلمانية في الحياة و الفكر العربيين تشكل سجلا لصعود مفاهيم سياسية و إدارية و عقلية حديثة إنسانية ، مترافقا مع تهميش المؤسسة الدينية و بضاعتها العقلية التي كانت لها الهيمنة على الحياة الثقافية و التربوية و القانونية على مدى قرون من التاريخ العربي".[1]

يتحدث كوثراني في كتابه عن الصراع الاجتماعي و السياسي و موقع الدين فيه بحيث يقول أن السياق التاريخي للصراع الاجتماعي و السياسي و موقع الدين فيه الذي شهده التاريخ الإسلامي كان و أن اختلف توصيفه على مستوى المفردات لا يختلف عن سياق التجربة التاريخية المسيحية من ناحية المضمون و الجوهر ، و بشكل أساسي من ناحية وظيفة الدين في الصراع السياسي فكان الفقهاء من قبل شرعوا دينيا لإمارة الاستيلاء العسكرية ، وكان الإمام على قد فرق قبل ذلك بين الحاكمة الإلهية التي قال بها الخوارج ، و ضرورة الإمارة كمهمة اجتماعية سياسية ، فصلا عن آراء الفقهاء المتأخرين في العصر المملوكي ، التي ذهبت إلى التمييز و التفريق بين ما سموه السياسة الشرعية و السياسة الاصطلاحية ، وصولا إلى تحويل الإفتاء و القضاة إلى مؤسسة سلطوية هي مشيخة الإسلام حيث توزعت السلطة بين السلطان و الفقيه ، وبين الهيئة الحاكمة و الهيئة الشرعية ، فكان السياق و ما له واحدا لدى السنية العثمانية و لدى الدول الشيعية الصفوية .[2]

و أضاف أن العلمانية تعني منع الاستقواء السياسي بالدين و هذا أمر لا يمس الدين و إنما يمس المسقويين بالدين في الشأن السياسي و المدني و الشخصي ، و

[1] . الجميل سيار ، **العرب والأتراك الانبعاث و التحديث من العثمنة إلى العلمنة** ، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997م، ص302

[2] .كوثراني ، المرجع السابق ، ص19 .

حاجتنا إليها . العلمانية . تساوي حاجتنا إلى الديمقراطية للخروج من طبائع الاستبداد و للخروج من مسالك التعصب و أساليب الاستقواء بالدين و فوضى صراعاتنا السياسية به ، و إنها تحرر الدين من سطوة السلطة بعد أن صادرته الدولة السلطانية في التاريخ الإسلامي ، و بعد أن استخدمته أهل الدولة و المعارضة الحادثة في صراعاتهم في المجتمع الأهلي الأمر الذي يمنع أو يؤجل قيام الدولة الحديثة و المجتمع المدني ، في حين أن وقائع التاريخ تشهد أن العلمنة هي مسار معقد لفك الارتباط بين السلطة الدينية و السلطة الزمنية و كانت حلا لإنقاذ المجتمعات الأوروبية المسيحية من الطائفات و أشكال التعصب الاجتماعي والديني.[1]

3 ـ قيمة الكتاب:

كتابه "الفقيه و السلطان :جدلية الدين و السياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية و الصفوية ـالقاجارية"للدكتور وجيه كوثراني في طبعته الرابعة، و يعالج هذا الكتاب الإشكالية العلاقة بين الفقيه و السلطان من خلال تجربتيين سلطانتين كبيرتين شغلتا قرونا من الزمن التاريخ العربي الإسلامي هما التجربة الصفوية القاجارية و التجربة العثمانية، و قد اختار المؤلف هاتين الدولتين لعدة أسباب من بينها أنهما كانتا أخر الدول الإسلامية الكبرى التي أعلنت انتسابها إلى الشريعة الإسلامية ،و أن مانجم عن هذا الإعلان كان له تأثير في الصورة التاريخية الموروثة في حاضر المسلمين عن ماضي دولتهم ،كما أنهما شهدتا صراعا حادا بينهما من أجل السيطرة و التوسع في مناطق العالم الإسلامي، وقد اعتمدتا في تبرير صراعهما بوسائل أيديولوجية مختلفة في صدارتها التعبئة الدينية ،إضافة إلى أنها نهاية كل من هاتين الدولتين كانت في نهاية القرن التاسع عشر و مطلع القرن العشرين ،و تزامنت

2. نفسه، ص20.

مع بداية تبلور المشروعات القومية ،ومن خلال هذه المستويات تبرز أهمية الموضوع التاريخي الذي يطرحه الكاتب ،و أهمية استعادة التاريخ للخضوع في مسألة العلاقة بين الدين و السياسة بين الدولة و الدعوة و السلطان و الفقيه، و نجح الكاتب في إبراز وجه نظره حول المواضيع التي طرحها بنوع من الموضوعية إلى حد ما .

خاتمة

ومن خلال دراستنا لكتاب الفقيه والسلطان لوجيه كوثراني توصلنا إلى النتائج التالية:

1.يعتبر هذا الكتاب مرجعا مهما من الدرجة الأولى في ما يتعلق بالعلاقة بين الفقيه والسلطان، بحيث اعتمد على أمهات الكتب من المستشرقين وكتاب عرب منها دينية وتاريخية وسياسية، أمثال الماوردي "الأحكام السلطانية "وابن خلدون "المقدمة"كرد علي "خطط الشام"أبو حامد الغزالي"الاقتصاد في الاعتقاد" زين الدين العابدين"روضات الجنان في أحوال العلماء والسادات" جب هاملتون"المجتمع الإسلامي والغرب"

2.الكاتب يقدم دراسة واضحة و شاملة للدولة العثمانية و الدولة الصفوية، إضافة إلى الدويلات التي سبقتهم البويهيين والسلاجقة والقاجارية، وإسقاط تجربة الفقيه والسلطان عليهم للتحليل والمقارنة والخروج بنتائج، بحيث يستنتج الكاتب أن الدول التي طبقت تجربة دمج السياسة والدين ونجحت فيها هي الخلافة الراشدة عند السنة والإمامة المعصومة عند الشيعة فقط، وأن المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى العلمانية، وضرورة فصل الدين عن الدولة.

3. كما يبين كيفية تطورا لعلاقة بين العلماء والفقهاء من جهة ، وأهل الحكم والسلطان من جهة أخرى .

4.إعطاء نماذج من فقهاء سنة وشيعة الذين ساهموا و كان لهم باع في مجال لإفتاء مثل أبو السعود أفندي الذي عاصر سليمان القانوني، ونور الدين الكركي في الدولة الصفوية.

5. ذكر الأهمية الاقتصادية لكل من الشام والعراق بالنسبة للدولتين مع الاستشهاد بأفكار علماء مثل الكواكبي والميرزا النائيني .

6.أما فيما يخص مسالة الخلافة فقد تكلم الكاتب بتحفظ وأن دماء المسلمين أسالت بسبب موضوع الخلافة،ويستدل بأقواله من الشهرستاني "الملل والنحل"لتأكيدها، بحيث أن الخلافة

أصبحت تستعمل كوسيلة للفت الانتباه والتوسع فقد ذكر في أقواله السلطان عبد الحميد الثاني وتلقبه بالخليفة.

7.إن العلاقة بين الدين و السياسة كانت على الدوام وعبر العصور علاقة تجاذب بين توحيد وانفصال و بين سيطرة فئة على فئة.

8.إلا أن ما يمكن أن نستشهدبه أن الكاتب وجيه كوثراني انه كان موضوعيا لحد ما فقد ابرز آرائه بأدلة مختلفة سنية وشيعية حتى وان كان شيعي المذهب وإعطاء أدلة للنقيض مثل الماوردي رغم حساسية المواضيع المدروسة الممزوجة دينيا سياسيا و تاريخيا .

الملاحق

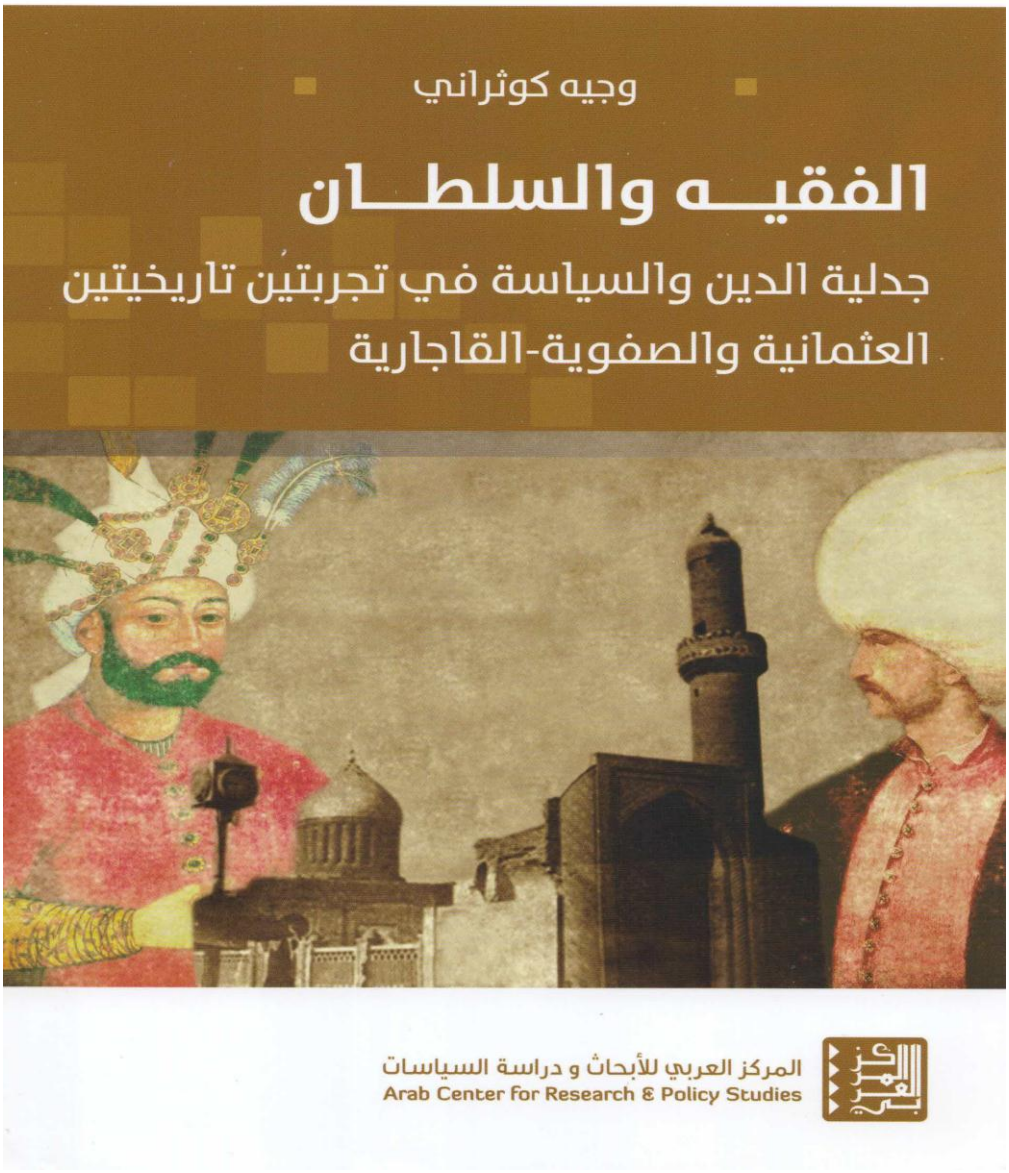
الملحق رقم(01)

الصورة الشخصية لوجيه كوثراني



[1] http://www.alakhbar.com//22juin2019/16:53.

الملحق رقم(02)



[1] - الواجهة الأمامية لكتاب **الفقيه والسلطان** وجيه كوثراني، ص1

الملحق رقم (03)

الملحق الثاني

سلاطين آل عثمان

	الهجري	الميلادي
عثمان الأول	699	1299
أورخان غازي	726	1326
مراد الأول	761	1359
بايزيد الأول	805-792	1402-1389
الأمير سليمان	813-806	1410-1403
محمد شلبي	816-806	1413-1403
موسى شلبي	816-813	1413-1410
مصطفى شلبي	825-822	1422-1419
شلبي محمد	816	1413
مراد الثاني (المرّة الأولى)	824	1421
الفاتح محمد الثاني (المرّة الأولى)	848	1444
مراد الثاني (المرّة الثانية)	848	1444

يتبع

217

[1]. المرجع نفسه، ص217.

تابع

الفاتح محمد الثاني (المرّة الثانية)	855	1451
بايزيد الثاني	886	1481
سليم الأول	918	1512
سليمان الأول	926	1520
سليم الثاني	974	1566
مراد الثالث	982	1574
محمد الثالث	1003	1595
أحمد الأول	1012	1603
مصطفى الأول (المرّة الأولى)	1026	1617
عثمان الثاني	1027	1618
مصطفى الأول (المرّة الثانية)	1031	1622
مراد الرابع	1032	1623
إبراهيم	1049	1640
محمد الرابع	1058	1648
سليمان الثاني	1099	1687
أحمد الثاني	1102	1691
مصطفى الثاني	1106	1695
أحمد الثالث	1115	1703
محمود الأول	1143	1730
عثمان الثالث	1168	1754
مصطفى الثالث	1171	1757

يتبع

218

[1]. المرجع نفسه، ص218.

الملحق (04)

تابع

حسين الأول	1105	1694
طهماسب الثاني	1135	1722
عباس الثالث	1148-1144	1736-1731

الأفغـانيـون

محمود	1135	1722
أشرف	1142-1137	1729-1725

الأفشاريون

نادر شاه	1148	1736
عادل شاه	1160	1747
إبراهيم	1161	1748
شاه رخ	1210-1161	1796-1748

الزنديون

كريم خان	1136	1779
أبو الفتح	1193	1779
علي مراد	1193	1779
محمد علي	1193	1779
صادق	1193	1779
علي مراد (مرّة ثانية)	1196	1781
جعفر	1199	1785
لطف علي	1209-1203	1794-1789

يتبع

214

[1]. المرجع السابق،ص ص214،213.

القاجاريون

تابع

أقا محمد	1193	1779
فتح علي (بابا خان)	1211	1797
محمد شاه	1250	1834
(ثورة حسن خان سالار)	1266-1264	
ناصر الدين شاه	1264	1848
مظفر الدين شاه	1313	1896
محمد علي شاه	1324	1907
أحمد شاه بن محمد علي	1343-1326	1925-1909

215

[1]. المرجع نفسه،215.

الملحق رقم(05)



رسم الشاه إسماعيل الأول

Savory, p. 28.



يساول (رئيس الحرس) (ضابط) قزلباشي

Roger M. Savory, *Iran Under The Safavids* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), p. 19.



رسم الشاه طهماسب الأول

John Malcolm, *The History of Persia from the Most Early Period to the Present Time: Containing an Account of the Religion, Government, Usages and Character of the Inhabitants of that Kingdom*, 2 Vols. (London: J. Murray, 1815), vol. 1, pp. 504-505.

[1]- نقلا عن كتاب **السياسة والدين** لعلي إبراهيم درويش،ص429.

الملحق رقم(06)

خريطة بلاد فارس عام1600م.



Roger M. Savory, *Iran under the Safavids* (Cambridge: Cambridge University Press, 1980), (⊕)

[1]- نقلا عن كتاب **السياسة والدين** لعلي إبراهيم درويش،ص426.

الملحق رقم(07)

السلاطين العثمانيين المعاصرين لملوك الدولة الصفوية.

اسم السلطان العثماني	مدة الحكم بالعام الهجري	معاصروهم من الدولة الصفوية
بايزيد خان الثاني	886- 918	الشاه إسماعيل الأول
سليم خان الأول	918-926	الشاه إسماعيل الأول
سليمان خان القانوني	926-974	شاه طهماسب الأول
سليم خان الثاني	974-982	شاه طهماسب الأول
مراد خان الثالث	982-1003	شاه طهماسب – شاه إسماعيل الثاني
محمد خان الثالث	1003-1012	محمد خدابنده – شاه عباس الأول
أحمد خان الأول	1012-1026	شاه عباس الأول
مصطفى خان الأول	1026-1027	شاه عباس الأول
عثمان خان الثاني	1027-1031	شاه عباس الأول
مصطفى خان الأول	1031-1032	شاه عباس الأول

مراد خان الرابع	**1032-1049**	**شاه عباس الأول – شاه صفي**
ابراهيم خان	**1049-1058**	**" الشاه صفي " و" الشاه عباس " الثاني**
محمد خان الرابع	**1058-1099**	**شاه عباس الثاني والشاه سليمان**
سليمان خان الثاني	**1099-1102**	**شاه سليمان الأول**
أحمد خان الثاني	**1102-1106**	**شاه سليمان والشاه سلطان حسين**
مصطفى خان الثاني	**1106-1115**	**شاه سلطان حسين والشاه طهماسب الثاني**
محمود خان الأول	**1115-1168**	**شاه طهماسب الثاني و" الشاه عباس " الثالث**

[1]. ناظم عبدالله سعيد، مختصر تاريخ ملوك الدولة العثمانية،ص ص146،145.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ.المصادر:

1. الماوردي أبو الحسن علي محمد الكي،**الأحكام السلطانية**،تح،احمد مبارك البغدادي،ط1، مكتبة دار ابن قتيبة، الكويت،1989م.

2. الماوردي أبو الحسن علي محمد المكي،**قوانين الوزراء وسياسة الملك**، تح :رضوان السيد، ط1،دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت،1979.

3. طاشكبرى زاده،**الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية**، ط1، دار الكتب العربي، بيروت،1975.

4. المحامي فريد بك **تاريخ الدولة العلية**،**ط1**،دار الجبل ، 1977م.

1. أكرم كيدوا، **مؤسسة شيخ الإسلام**، ط1،جرس بلس، لبنان،1977م.

ب.قائمة المراجع:

2. بولطيف لخضر، **الفقيه والسياسة في الغرب الإسلامي**، د.ط،منشورات المجلس الأعلى للغة العربية،2005م.

3. تيرنر كولن،**التشيع والتحول في العصر الصفوي**،تر،حسين علي عبد الستار، ط1، منشورات الجمل،د.ت .

4. جب هاملتون، **المجتمع الإسلامي و الغرب**، تح،احمد ايش، ط1،دار الكتب الوطنية،2012م.

5. الجميل سيار، **العرب و الأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان، 1997م.

6. حلمي مصطفى، **نظام الخلافة في الفكر الإسلامي**، ط1، دار الكتب العلمية، لبنان، 2004م.

7. درويش علي إبراهيم، **السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية(1501.1576م)**، ط1، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، لبنان، 2013م.

8. رضا محمد رشيد، **الخلافة**، د.ط،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة،2012م.

9. الضيقة حسن، **الدولة العثمانية الثقافة و المجتمع والسلطة**، ط1، دار المنتخب العربي، لبنان، 1997م.

10. طقوش سهيل، **تاريخ الدولة الصفوية في ايران**، ط1،دار النفائس، 2009م.

11. العثماني سعد الدين، **الدين والسياسة تمييز لافصل فيه**، ط6، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر،2015م.

12. عمارة محمد،**العلمانية بين الغرب والإسلام** ، ط1، دار الدعوة للنشر والتوزيع، الكويت،1996م,

13. كوثراني وجيه ،**الدولة والخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا**،ط1، دار الطليعة ، بيروت 1996م.

14. كوثراني وجيه، **الفقيه والسلطان جدلية الدين والسياسة في تجربتين تاريخيتين العثمانية والصفويةـ القاجارية**،ط4، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، لبنان،2015م.

15. لابيكا جورج، **السياسة والدين عند ابن خلدون**،تح موسى وهبة، ط1،دار الفارابي للنشر والتوزيع،1980م.

16. مصطفى احمد عبد الرحيم، **أصول التاريخ العثماني**، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003م.

17. هريدي محمد عبد اللطيف، **الحروب العثمانية الفارسية واثرها في انحسار المد الإسلامي عن أوروبا**، ط1، دار الصحوة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1987م.

18.

ج.الاطروحات والرسائل:

1. توهامي بشير،مراكز السلطة الحاكمة والسلطة الدينية في الدولة العثمانية و العلاقة بينهما مابين(1574ـ1700)، شهادة الماجيستيرفي التاريخ الحديث و المعاصر، تخصص الدولة العثمانية والمشرق العربي، إشراف الغالي الغربي،جامعة الجزائر2013،02 ـ2014م.

د . القواميس:

1.البعلبكي منير، **معجم أعلام المورد**، ط1، دار العلم للملايين، لبنان، 1992م.

2.المصري حسين مجيب، **معجم الدولة العثمانية**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004م.

3.صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،د.ط، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض . السعودية، 2000م.

4.الخطيب عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، دار الرسالة، بيروت . لبنان،1992م

هـ.المواقع الالكترونية:

.http://www.emarefa.net/28mai2019/12:56

.16 :41/juin201922 /co.uk.alaraby . www//http :

.22juin2019/16 :53/com.alakhbar.www:// http

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول:دراسة الكاتب والكتاب	
1/دراسة الكاتب	07
2/دراسة الكتاب	12
الفصل الثاني: مواضيع وأفكار الكتاب	
1/ السلطة الزمنية والدينية في الفكر الإسلامي	17
2/العلاقة وتطورها	20
3/نظرة وجيه كوثراني لتاريخ السلطتين	2 8
4/الصراع العثماني الصفوي وطبيعته	32
الفصل الثالث :أهمية الكتاب وقيمته بين الدراسات العلمية	
1/التقييم	38
2/مقارنة مواضيع الكتاب	39
3/ قيمة الكتاب	48
خاتمة	49
قائمة الملاحق	53
قائمة المصادر والمراجع	64
فهرس المحتويات	69